شفاء 1390 مصابا من الوباء زاد عدد المتعافين إلى 194172

1063 إصابة جديدة بـ «كورونا».. والاجمالي 209523 ..وتسجيل 7 حالات وفاة

أعلنت وزارة الصحة أمس الأحد تسجيل 1063 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد19-» ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 209523 حالة في حين تم تسجيل 7 حالات وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى الآن 1172 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ «كونا» إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 209 حالات ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض ولا زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 14179 حالة.

وأضاف السند أن عدد المسحات التي تم إجراؤها بلغ 6173 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 1907214 فحصا،مشيراً الى أن نسبة الاصابات لعدد المسحات بلغ 17ر2 في المئة.

وجدد دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا الجميع بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الارشادات والتوصيات وكل ما من شأنه الاسهام باحتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة أعلنت في وقت سابق من يوم أمس شفاء 1390 إصابة ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 209523 حالة.

وقالت الوزارة إنه تأكد تماثل تلك الحالات للشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في هذا الشأن لافتة الى ان نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الاصابات بلغت 92.7 في المئة.

دعاهم ووزير التربية لتوضيح المغالطات التي أفرزها اجتماعهما

أحمد مندني لـ «كتلة التعليم التطبيقي والتدريب»: من أعطاكم حق التحدث باسم الكليات التطبيقية

أعرب عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات التكنولوجية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أحمد مندني عن استغرابه من التصريح الصادر عن «كتلة التعليم التطبيقي والتدريب» بعد لقائها الأخير مع وزير التربية د. علي فهد المضف.

وقال د. مندني أن التصريح احتوى العديد من المغالطات، ونطالب وزير التربية وممثلي الكتلة بتوضيحها، حيث جاء في التصريح بأنه «تم التوافق والتأكيد بين الكتلة ووزير التربية» على ما يلي:-

1 – عدم فصل التعليم التطبيقي عن التدريب «مما يعني إلغاء الدراسات والقرارات الصادرة بفصل قطاعي التعليم التطبيقي عن التدريب إلى سلة المهملات، بما في ذلك قراري مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على فصل القطاعين في عام 2005 في عهد د. حمود فهد المضف، وفي عام 2016 في عهد د. أحمد صالح الأثري؟.

2 – المضي قدما في إنشاء جامعة التربية الأساسية» فهل كانت المقابلة لتأكيد ذلك؟ وهل من صلاحيات الكتلة إنشاء جامعات حكومية، مع استبعاد 4 كليات تطبيقية من هذه الجامعة ضاربين بعرض الحائط مطالب أعضاء هيئة التدريس في جميع الكليات التطبيقية الخمس منذ عقود؟ وهل الهدف من ذلك إثارة فتنة بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات التطبيقية؟ وهل من حق الكتلة التحدث باسم الكليات التطبيقية والهيئات

أحمد مندني

التدريسية بها وتقرير مصيرها ومستقبلها؟ وهل من حق هذه الكتلة أن تتنازل باسم الكليات التطبيقية وطلبتها وخريجيها عن مكانتها ودورها الاساسي في المجتمع ومستقبلها؟.

3 – تم التوافق على «عدم المساس بقانون الهيئة الصادر عام 1982 ، فهل قرأت الكتلة القانون الذي تحتج به بتأني واستوعبته جيدا؟.

4 – تم التوافق «على إعطاء المدربين بالكليات التطبيقية الحق بتقلد المناصب الإدارية بقطاع التعليم التطبيقي وكلياته بدءا من منصب نائب المدير العام ووصولا إلى مديري الإدارات» والمناصب الإدارية بالكليات وسؤالنا هنا هل تختلف مهام هيئة التدريب بالكليات عن مهام الهيئة الأكاديمية المساندة بالجامعات؟.

5 – تم التوافق «على فتح الباب أمام اعضاء هيئة التدريب والعاملين من حملة المؤهلات العليا للانتقال لكادر أعضاء هيئة التدريس» فهل معنى ذلك استثنائهم من شروط شغل هذه الوظائف الأكاديمية المتاحة للجميع بشروط مقررة ومتعارف عليها أكاديميًا ؟.

6 – «موافقة الكتلة على ضم قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب لوزارة التربية» فإذا كانت الكتلة توافق على الانضمام لوزارة التربية فهذا شأنها وحقها، أما الكليات التطبيقية فتتبع التعليم العالي بكل المقاييس وترفض تماما الانضمام لوزارة التربية، وآن الأوان لفصل الكليات التطبيقية عن معاهد التدريب بحيث تكون الكليات تابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد تابعة لوزارة التربية وبمباركة ممثليها.

العجمي : نلتمس العذر للطلبة المستائين من تأخر صرفهما

«اتحاد التطبيقي»: مكافآتنا التفوق والتخصص النادر ستكون بالحسابات فور الانتهاء من الإجراءات

د . العريعر مستقبلا وفد الاتحاد

قال أمين سر الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ظافر حزام العجمي أن الاتحاد يتابع بكل اهتمام ملف تأخر مكافآتي التفوق والتخصص النادر ويلتمس العذر لاستياء الطلبة من هذا التأخير لأنه بات غير مقبولا، وأنه على تواصل دائم ومستمر مع إدارة الهيئة لسرعة صرفهما.

وأوضح العجمي أن وفدا من الاتحاد التقى عميد شئون الطلبة بالهيئة د. عبدالكريم سلمان العريعر للتعرف على أسباب هذا التأخير والعمل على إزالة العقبات التي تعرقل عملية الصرف، لافتا إلى أن عميد شئون الطلبة د. عبدالكريم العريعر ذكر أنه وبناءً على توجيهات مدير عام الهيئة للنظر بالموضوع فإنه يؤكد بأن هذه المكافآت مطلبا مستحقا للطلبة وسوف تكون بحساباتهم فور الانتهاء من الإجراءات اللازمة لعملية الصرف.

تتمات

إبطال عضوية

حرمان المسيء» ، قد نصت على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وقد نشر هذا القانون في «الكويت اليوم» بالعدد 1294 الصادر في 29 يونيو 2016.

وأوضحت أن «الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول «بدر الداهوم» قد تمت إدانته في تاريخ 8 يونيو 2014 بحكم بات من محكمة التمييز، في جريمة المساس بالذات الأميرية والطعن علنا في حقوق الأمير وسلطته».

أضافت المحكمة أن «هذه الإدانة في حد ذاتها تستتبع لزوما تجريده من ممارسة حق الانتخاب بقوة القانون، ومن حق الترشيح تبعا لذلك من تاريخ نفاذ القانون المشار إليه في 29 يونيو 2016، والذي صدر قبل انتهاء مدة وقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية في حقه بالجريمة سالفة البيان» .

وأفادت بأنه «متى ثبت أن المذكور قد تخلف في شأنه شرط جوهري من الشروط اللازم توافرها في عضو مجلس الأمة طبقا للدستور والقانون منذ هذا التاريخ، وكانت إرادة الناخبين قد وردت على محل معدوم غير صالح للاقتراع عليه، لا يولد أثرا، أو يكسبه مركزا يعتد به» .

وأكملت المحكمة أن «إعلان النتيجة بفوز الداهوم في الانتخابات بالدائرة الخامسة قد شابه عيب جسيم لا ينشئ لصاحبه حقا، ويضحى هو والعدم سواء ، بعد أن ثبتت عدم سلامة إجراءات عملية الانتخاب».

وأشارت إلى أن «عدم صحة إسباغ صفة العضوية على الداهوم تغليبا لحكم الدستور، ومن ثم فقد حق القضاء ببطلان انتخابه في الدائرة الخامسة وبعدم صحة عضويته، وإعادة الانتخاب مجددا في هذه الدائرة لشغل مقعده الانتخابي» .

وفي أول رد فعل عقب صدور حكم المحكمة الدستورية القاضي بإبطال عضويته في مجلس الأمة، وجه بدر الداهوم رسالة إلى الشعب الكويتي بكل مكوناته، داعيا إياهم الى «حسن الاختيار وتجنب أهل المصالح»، وقال: «اتقوا الله في الكويت وقفوا مع الصالحين لانتشالها من فساد المتنفذين، لأن أصحاب المصالح سيدمرونها» .

أضاف : لا نقبل أن يتدخل القضاء في أعمال السلطة التشريعية ، معتبرا أن» الحكومة هي سبب الوضع السيء بتحالفها مع الفاسدين وأصحاب النفوذ».

وفيما تداعى 25 نائباً لتلبية الدعوة لاجتماع طارئ ، دعا إليه النائب محمد المطير في مكتبه «لتدارس الخطوات المتاحة بعد الحكم الأخير بإبطال عضوية النائب بدر الداهوم»، دعا عدد من النواب إلى ضرورة تعديل قانون المحكمة الدستورية ورفع صلاحياتها عن عضوية النواب.

وأكد النائب د. صالح المطيري احترامه جميع السلطات الموجودة في الدولة وتقديره لصلاحياتها، مستدركا بالقول : «بيد أن التداخل ما بين السطات مرفوض بشكل قاطع».

واعتبر أن تعديل قانون المحكمة الدستورية، وإعادة النظر في تشكيلها وصلاحياتها، أصبح أمرا ضروريا».

وأكد المطيري إيمانه بأن «ما حصل الأحد لا يمت للعمل السياسي الديمقراطي في الكويت بتاتا، وإنما ما يحصل هو بسبب ترسيخ قانون المسيء»، معتبرا أنه «قانون مسيء في حد ذاته».

من جانبه استذكر النائب فارس العتيبي حكم التمييز بحق الداهوم قائلاً: إن حكم محكمة التمييز لصالح بدر الداهوم واضح وله حجيته وسبق ان التزمت به المحكمة الدستورية في القضية ذاتها ، مشدداً على أن تعديل قانون المحكمة الدستورية بإعادة تشكيلها وتحديد صلاحيتها وإقرار قانون مخاصمة القضاء وتعديل قانون الانتخاب ضرورة.

بدوره قال النائب أسامة المناور : إن «إبطال عضويّة الداهوم بعد حصوله على حكم من محكمة التمييز يفتح باباً واسعاً للفوضى، حيث أن فكرة «الحكم عنوان الحقيقة» قد ألغيت تماماً بهذا القرار» ، مضيفاً : «سأتقدم الإثنين بوضع تعديل قانوني يتيح له الترشح، مسابقاً الوقت ليتمكن من خوض التكميلية، وصار إلغاء تفويض المجلس للدستورية واجباً».

في السياق نفسه رأى النائب عبدالكريم الكندري أن «تعديل قانون المحكمة الدستورية باعادة تشكيلها وتحديد صلاحيتها واقرار قانون مخاصمة القضاء أصبح ضرورة» .

وأكد النائب سعود بوصليب أيضاً أهمية»تعديل جميع القوانين التي أقرت في المجالس السابقة وبدأت تظهر نتائجها اليوم ، ومنها تعديل قانون المحكمة الدستورية وإقرار قانون مخاصمة القضاء».

فيما شدد النائب مبارك العرو على «أهمية عودة حق النظر في صحة العضوية النيابية إلى مجلس الأمة، وإنهاء التفويض الذي منح المحكمة الدستورية النظر في هذه المسألة».

وقال العرو: «كنت قد تقدمت بمقترح قانون لإعادة تشكيل المحكمة الدستورية، واليوم سنذهب إلى أبعد من ذلك بكثير بدعم مقترح النائب عبدالعزيز الصقعبي بسحب تفويض المحكمة الدستورية فيما يخص صحة العضوية».

أضاف : «نحترم السلطة القضائية وكل ما يصدر منها من قرارات ونحتفظ بحقنا بنقد هذه القرارات، وكنا نتمنى عدم تطبيق أي قانون بأثر رجعي «.

واعتبر العرو أن «الداهوم كان يمثل منهجا سياسيا يحتذى به لكل من يحارب الفساد» ، مضيفا «إن النهج باق لكل من أراد الإصلاح في هذا البلد.

من ناحيته أكد النائب د.أحمد مطيع العازمي تأييده كل القوانين الداعمة للحق والمؤيدة للإصلاح، معلنا من جهة أخرى دعمه الكامل للاستجواب المقدم لسمو رئيس الوزراء.

وقال مطيع : «سأعمل على إقرار كل الاقتراحات المتعلقة بتعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وإقرار قانون مخاصمة القضاء».

أضاف «أعلن دعمي الكامل للاستجواب المقدم من النائب محمد المطير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والذي سيتبناه النائب حمدان العازمي نيابة عن الداهوم» ، مؤكدا أنه سيتحدث مؤيدا للاستجواب، مشددا على أنه «سيكون من أول المدافعين عن المواطنين».

وبين عدم اعتراضه على حكم المحكمة الدستورية بشأن إبطال عضوية الداهوم قائلا «نحترم القضاء ونقول الحمد لله على كل حال، ونؤكد أن كل نائب شريف سيسلك نفس النهج الإصلاحي الذي اتبعه الأخ الداهوم الذي نقول له إن الكويت كلها حزينة اليوم».

خبراء دستوريون

وأوضح الحمود أنه بموجب هذا القانون الذي عَدل على المادة الثانية أو أضيف إليها من قانون الانتخاب، فيحرم كل من من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والرسل أو الذات الأميرية، من الانتخاب.

أضاف أنه بموجب هذا الحكم فأن الداهوم قد فقد صفته كنائب وكمرشح، وأن المحكمة أكدت على أن السبب في إدانة الداهوم قد صدر قبل تعديل القانون، ثم أصبح القانون يشمله لأن آثاره لم تُعدل، ولذا قد يخضع الدهوم للقانون 2016/6/27، ويحرم من الحق في الانتخاب الذي يترتب عليه عدم الترشح بعد ذلك كشرط أولي.

بدوره أكد الخبير الدستوري د. محمد الفيلي أن قرار المحكمة الدستورية ، ببطلان عضوية النائب بدر الداهوم ليس شطباً للعضوية ، وإنما قرار بعدم سلامة إعلان نتيجة فوز الداهوم في انتخابات مجلس الأمة 2020.

وأوضح الفيلي، أن القواعد العامة في حال شغور مقعد مجلس الأمة، أن يتم الدعوة إلى عقد انتخابات تكميلية.

النواف : تطوير

في مجال الحماية والتأمين.

جاء ذلك إثر بجولة تفقدية قام بها النواف أمس الاحد ، على كتيبة حماية المنشآت الثالثة ، حيث اطلع على أعمالها في حماية المرافق الحيوية للدولة.

وقال الشيخ أحمد النواف عقب الجولة ان ما شاهده من إمكانات وخبرات لدى قوة الواجب وعناصرها، الذين يتمتعون بتدريب على أعلى مستوى في مجال الحماية والتفتيش والتعامل مع الجمهور، يعد ترجمة لجهود تطوير قوات الحرس الوطني وتزويدها بأفضل الأسلحة والمعدات.

وقال الحرس الوطني في بيان صحفي، ان الجولة شملت محطة الدوحة الشرقية والغربية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه ومحطة إعادة بث المطلاع وفندق ومنتجع كوبثورن الجهراء، اطمأن خلالها على سير العمل والالتزام بالمهام والواجبات في حماية تلك المرافق الحيوية.

وذكر البيان ان نائب رئيس الحرس الوطني بدأ جولته من محطتي كهرباء الدوحة ، حيث اطلع على الإجراءات المتبعة بعملية التأمين وأجهزة التفتيش والمعدات المستخدمة أمام البوابات، وآلية التعامل مع المركبات والأفراد والدوريات الثابتة والمتحركة حول المواقع لتأمين الأسوار والمنشآت.

وشدد الشيخ أحمد النواف على توفير بيئة عمل آمنة للمهندسين والعاملين في وزارة الكهرباء والماء، لضمان استمرار الإنتاج لتزويد احتياجات البلاد من الماء والطاقة.

وتفقد الشيخ أحمد النواف بعد ذلك محطة إرسال المطلاع الإذاعية، حيث اطلع على الإجراءات المتبعة على البوابة وضمان انسيابية حركة دخول وخروج الموظفين وحسن التعامل مع الجمهور، في ظل الإجراءات الاحترازية للوقاية من «كوفيد19» وتوفير كافة المستلزمات لتحقيق الاشتراطات الصحية المحددة من وزارة الصحة.

ثم تفقد قوة الواجب في فندق ومنتجع كوبثورن الجهراء، المتواجدة لمساندة وزارة الداخلية في تطبيق قرار مجلس الوزراء بفرض الحجر المؤسسي على المواطنين العائدين إلى البلاد.

5 نواب يقترحون

د. عبدالعزيز الصقعبي، ود. صالح المطيري، باستقطاع 10 في المئة من الأرباح السنوية الصافية للصندوق الكويتي، وتحويلها إلى بنك الائتمان الكويتي ابتداءاً من السنة المالية 2021 / 2022 .

ونص الاقتراح على ما يلي: « المادة الأولى »: تضاف فقرة أخيرة إلى المادة الثالثة مكرر من القانون رقم « 25 » لسنة 1974 المعدل المشار إليه نصها الآتي :

مادة « 3 » مكرر فقرة أخيرة : « كما تقتطع سنوياً نسبة عشرة في المائة « 10 في المية » من تلك الأرباح إبتداءاً من السنة المالية 2021 / 2022 تحول إلى بنك الائتمان الكويتي دعماً له لتمكينه من منح القروض الإسكانية «.

«المادة الثانية »: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لا جرم أن أهمية دور بنك الائتمان الكويتى تتزايد مع تصدر القضية الإسكانية في الكويت أولويات المواطنين ، وإعتبار هذه القضية ذات أهمية قصوى ، حيثُ يُعتبر البنك جهة الاختصاص لتمويل المواطنين ، إذ يقدم القروض العقارية دون أى فوائد .

وتبلغ قيمة القرض الذى يقدمه « 70 » ألف ديناراً يزاد عن ذلك إذا توافرت ظروف مُعينة نص عليها القانون فضلاً عن تقديم قروض أخرى متعلقة بالشأن الإسكانى كالتوسعة والترميم الذى تصل قيمته إلى « 35 » ألف دينار.

ولا يقتصر دور البنك على القروض العقارية والإسكانية بل يستطيل دوره إلى تقديم قروض اجتماعية منها قرض المرأة الكويتية للحصول على قرض تصل قيمته إلى « 70 » ألف دينار كويتي وفقاً لشروط محددة .

ويواجه بنك الائتمان تحديات وصعوبات عدة فيها تزايد الطلب على القروض الإسكانية وبصفة خاصة في الفترة المقبلة التى سيزيد فيها توزيع القسائم السكنية في الكويت وفقاً للبرنامج الزمنى الذى تضعه المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وإزاء تعاظم أعداد القسائم المزمع توزيعها مُستقبلاً كان يتعين على البنك البحث عن مصادر إضافية لتنويع موارده وتمويلاته تجعله يصمد أمام طوفان الطلبات التى يجابهها ، وفى هذا الشأن تم تقديم العديد من المقترحات لتنمية موارد البنك وبحوث ودراسات لتطوير عمله.

وقد ثبت من واقع دور البنك أن زيادة موارده تؤدى حتماً إلى الإسراع في حل المشكلة الإسكانية بحصول أعداد كبيرة من المستحقين للرعاية السكنية – الذين ينتظرون حلول دروهم – في الحصول على القروض الإسكانية ، مما مؤداه حل تلك المشكلة لقطاع أكبر من المواطنين وتقصير المدة التي يحصل فيها هؤلاء على بدل الإيجار وإستخدام المقتصد منه في حل المشاكل السكنية لآخرين بتقصير فترة إنتظارهم للحصول على البديل السكني.

لذا فقد رؤي أن من ضمن الحلول المطروحة التى تؤدى إلى زيادة موارد بنك الائتمان الكويتى أن تستقطع نسبة 10 في المئة من الأرباح السنوية الصافية للصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية إبتداءاً من السنة المالية 2021 / 2022 تحول إلى بنك الائتمان الكويتي ، بإعتبار أن دعم مشروعات الرعاية السكنية يدخل ضمن أغراض ذلك الصندوق.

«المركزي» : انطلاق

للمشاريع والمبادرات التي تهدف إلى بناء كوادر وكفاءات وطنية مؤهلة قادرة على المساهمة في بناء المنظومة المؤسسية بالكويت وتعمل على دعم المسيرة التنموية فيها.

أضاف أن هذا البرنامج يأتي في اطار مبادرة «كفاءة» ،التي أطلقها البنك بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية، وايمانا من «المركزي» بأهمية الاستمرار في تطوير القدرات والطاقات الوطنية العاملة في القطاع المصرفي، نظرا لأهمية هذا القطاع في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير يعد من أبرز برامج مبادرة «كفاءة» ، حيث يقدم بعثات دراسية في أرقى الجامعات العالمية وفي تخصصات التمويل والاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال مبينا انه قدم حتى الآن 23 بعثة دراسية في هذه المجالات.

وذكر أن البعثة الدراسية المقدمة بموجب هذا البرنامج تغطي رسوم الدراسة والتأمين الصحي للمبتعث خلال فترة الدراسة ومكافأة مالية شهرية طوال مدة الابتعاث، كما تغطي مصاريف تذاكر السفر والكتب والمراجع اللازمة للدراسة ونفقات المشاركة في مؤتمر علمي.

وأوضح أن البعثة الدراسية تشمل أيضا المصاريف الأخرى مثل التأثيث والشحن وذلك لمرة واحدة، علاوة على مكافأة مالية يحصل عليها المبتعث بعد تخرجه لافتا إلى أنه يمكن تقديم الطلبات بداية من الآن حتى الخميس 3 يونيو المقبل.

الجيش اليمني

أضاف أن «محاولات الحوثيين للتقدم في صرواح بمحافظة مأرب باءت بالفشل»، مبيناً أن ميليشيات الحوثي اغتالت 15 من شيوخ القبائل ممن رفضوا التعاون مع الميليشيات.

وكشف المركز الإعلامي للقوات المسلحة اليمنية، عن تدمير مدرعة تابعة للميليشيات ومقتل خمسة عناصر كانوا على متنها في مديرية عبس بمحافظة حجة.

كما أكد أن قوات الجيش حررت عدداً من المواقع التي كانت تحت سيطرة الميليشيات الحوثية في مديرية عبس.

وأشار إلى أنه لا تزال المعارك مستمرة وسط تقدم لقوات الجيش وفرار الميليشيا الحوثية.

يذكر أن ميليشيات الحوثي رفضت مقترح الحل الذي طرحه المبعوث الأميركي لليمن تيم لندركينغ، ووصفته بغير المقبول، معتبرة أن أميركا قدمت خطة أقل مما قدمها المبعوث الأممي مارتن غريفثس.

وكان المبعوث الأميركي الخاص باليمن قال الجمعة، إن خطة متماسكة لوقف إطلاق النار في اليمن مطروحة الآن على الحوثيين، مشيرا إلى أنه تلقى كل الدعم من التحالف في اليمن، معتبرا أن «الدعم السعودي أمر مهم وأساسي لمهمتنا في اليمن».

بدورها، أعلنت الخارجية اليمنية، أن «ميليشيات الحوثي قابلت المقترح الأميركي بتصعيد عدوانها على المدنيين». وأضافت في بيان أن «جماعة الحوثي قابلت دعوات الإدارة الأميركية الجديدة لتحقيق السلام ورفع المعاناة عن الشعب اليمني بفتح جبهات جديدة وتصعيد عدوانها العسكري على المدنيين في مأرب وتعز والحديدة».

الأردن : الحكومة

وعقد مجلس النواب الأردني أمس، جلسة طارئة لبحث تداعيات الحادث، حضرها رئيس الوزراء، بشر الخصاونة، ووزير الداخلية المكلّف بإدارة وزارة الصحة، مازن الفراية، وشهدت اتهامات مباشرة من النواب للحكومة بالمسؤولية عن وفاة المرضى.

وقال الفراية خلال الجلسة، إنّ «نفاد الأوكسجين استمرّ ساعتين، من السابعة والنصف صباحاً ولغاية التاسعة والنصف، و9 من مرضى كوفيد19- توفوا في المستشفى أمس الأول، 6 منهم أثناء انقطاع الأوكسجين».

في حين كشف نائب عام عمان، لاحقا، أن إحدى الوفيات التسعة سببها تداعيات الإصابة بكورونا، وليس انقطاع الأوكسجين.

وشهدت جلسة مجلس النواب مطالبات بإقالة الحكومة، وإجراء مراجعة شاملة للمنظومة الصحية، وضرورة إعفاء أوكسجين المستشفيات من الضرائب، في حين اعتبر أحد النواب أن الحادث جريمة تجب مساءلة الحكومة عنها.

وتقرر أمس الأول السبت، إقالة وزير الصحة، وتوقيف مدير المستشفى عن العمل، وأعلن نائب عام عمّان، توقيف خمسة أشخاص من قبل مدعي عام السّلط، وإسناد تهمة التسبب بالوفاة بالاشتراك إليهم، وفق وكالة الأنباء الرسمية «بترا»، وهم مدير المستشفى، وثلاثة من مساعديه، ومسؤول التزويد في المستشفى.

وأكد رئيس الوزراء الأردني، بشر الخصاونة، في مجلس النواب، الأحد، أن ما حدث في مستشفى السلط «لا يمكن تبريره، وهو تقصير تتحمل الحكومة مسؤوليته، والتقصير الذي حصل لا يساعد على إعادة الثقة، والحكومة لن تهرب، ولن تتهرب من مسؤوليتها عن الفاجعة، ونحن بلا شك بحاجة لثورة إدارية. من توفي في فاجعة السلط توفي في كل بيت أردني».

أضاف الخصاونة أن الحكومة طلبت من المجلس القضائي إجراء تحقيق قضائي مستقل، وتتحمل المسؤولية السياسية لاستعادة ثقة المواطنين.